وزارة الزراعة والشروة السمكية

قـرار وزاري

رقم ۲۰۱۷/۳۳٦

بحظر صيد وحيازة وتداول الصفيلح

استنادا إلى قانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٥٣/٨٣،

وإلى اللائحة التنفيذية لقانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٩٤/٤،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

تقرر المادة الأولب

يحظر صيد وحيازة وتداول الصفيلح والتعامل فيه سواء بالبيع أو الشراء أو النقل أو التخزين أو التصدير، وكل ما يرتبط بذلك من عمليات وذلك خلال موسمي الصيد لعامي ٢٠١٨/٢٠١٧م.

المادة الثانيسة

يستثنى من الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القرار الصيادون والأفراد والمؤسسات والشركات الذين بحوزتهم كميات من الصفيلح والتي تم حصرها وتسجيلها في مواسم الصيد السابقة ، ويكون التعامل في كميات الصفيلح المسجلة بموجب تصاريح تصدر في هذا الشأن .

المادة الثالثسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدرفي: ٨ / ٣ / ١٤٣٩هـ

الموافق : ۲۷ / ۱۱ / ۲۰۱۷م

د. فؤاد بن جعفر الساجواني وزير الزراعة والثروة السمكية